إفريقيا جنوب الصحراء في الحسابات الروسية .. المصالح والتوقعات

(آراء حول الخليج، جدة، العدد ١٠٩، يوليو ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ*

كانت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لجنوب أفريقيا فى سبتمبر ٢٠٠٦، والتى كانت الأولـى لـرئيس روسـى إلـى دولـة أفريقيـة جنـوب الصـحراء، تدشـيناً لمرحلـة جديـدة مـن التطـور الملحوظ فى العلاقات الروسية الأفريقية بعد فترة من التدهور السريع خلال عقد التسعينات.

وتعود العلاقات الروسية مع أفريقيا جنوب الصحراء بجذورها إلى القرن التاسع عشر حين قامت روسيا القيصرية بإقامة علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا وجنوب أفريقيا عام ١٨٩٨، إلا إن الطفرة الحقيقية فى العلاقة بين الجانبين جاءت خلال الحقبة السوفيتية حيث قفزت العلاقات إلى مستويات استراتيجية غير مسبوقة فى إطار دعم الاتحاد السوفيتى لحركات التحرر الوطنى التى كانت تموج بها القارة الأفريقية منذ خمسينيات القرن الماضى، وقيامه بتقديم المساعدات العسكرية والتقنية للدول الأفريقية حديثة الاستقلال. وفى الوقت الذى كانت واشنطن تعتبر نيلسون مانديلا "إرهابى"، كـان الاتحـاد السـوفيتى يـدعم المـؤتمر الـوطنى الأفريقـى قائـد النضـال ضـد التمييـز العنصرى، والحزب الحاكم حالياً. وأطلقت موسكو اسم، باتريس لومومبا، قائد حركة التحرر فى الكونغو الذى تم إعدامه بوحشيه عام ١٩٦١، على إحدى الجامعات، وعلى مدى ثلاثة عقود وحتى عام ١٩٩٢ كانت جامعة لومومبا من أكثر الجامعات المرموقة في روسيا وتخرج منها أجيال من القيادات الأفارقة العاملة فى مجال السياسة الخارجية.

ولعـب الاتحـاد السـوفيتى دور بـارز فـى إعـداد وتـدريب القيـادات الأفريقيـة فـى مختلـف المجـالات، ومـع انتهـاء الحقبـة السـوفيتية بلـغ إجمـالى مـن تلقوا تعليمهم فـى الجامعـات والمعاهـد العسـكرية السـوفيتية ٥٠ ألـف مـن المـدنيين والعسـكريين، مـنهم رئـيس جنـوب أفريقيـا (جـاكوب زوما)، ورئيس أنجولا (خوسيه دوس سانتوس)، ورئيس موزمبيق السابق (أرماندو جويبوزا)، إلى جانب أكثر من ٢٠٠ ألف من الأفارقة تم تدريبهم فى بلدانهم على أيدى السوفييت. ويعطى هذا البعد التاريخى خصوصية لروسيا ويجعلها طرفاً دولياً أكثر قبولاً لدى دول القارة. فروسيا لم تبدأ علاقاتها بأفريقيا السمراء من الصفر، كبعض القوى الأخرى، وإنما من رصيد ضخم موروث من الحقبة السوفيتية.

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وكان على روسيا بذل جهد لإنعاش الذاكرة الأفريقية بهذا الماضى عقب حقبة التسعينات التى تراجعت خلالها أفريقيا جنوب الصحراء فى الأجندة الروسية، وتم غلق تسع سفارات وثلاث قنصليات لروسيا فى أفريقيا منها تلك فى توجو وليسوتو وبوركينافاسو، كما تم إغلاق معظم المكاتب التجارية، وثلاثة عشر مركز ثقافى من إجمالى عشرون مركزاً فى إفريقيا، وجمدت برامج المساعدات التى بدأت فى العهد السوفيتى، وتوقفت وسائل الاعلام التى كانت تمثل صوت روسيا فى القارة مثل "راديو موسكو" وغيره.

وبدأت روسيا فى اتخاذ خطوات جادة لاستعادة علاقاتها بالقارة ونصت عقيدة السياسة الخارجية الروسية التى أقرها الرئيس بوتين فى ١٢ فبراير ٢٠١٣، والتى حلت محل عقيدة مديفيديف لعام ٢٠٠٨، على أن "المتغيرات العالمية المتسارعة فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين تتطلب اقترابات جديدة للتعاطى مع الأوضاع سريعة التغير فى العالم، ورؤية جديدة لأولويات السياسة الخارجية الروسية مع الأخذ فى الاعتبار المسئولية المتعاظمة لروسيا فى تحديد الأجندة الدولية وبلورة النظام الدولى". وأن "روسيا سوف تدفع التفاعلات متعددة الأبعاد مع الدول الأفريقية على أساس ثنائى ومتعدد الأطراف، مع التركيز على تطوير الحوار السياسى، وتشجيع التجارة والتعاون الاقتصادى المفيد للطرفين، والمساهمة فى تسوية ومنع الصراعات والأزمات الإقليمية فى أفريقيا"، لتحدد بذلك ثلاث محاور أساسية لعلاقة موسكو بدول جنوب الصحراء.

أولها، المحور السياسى الذى يعتبر المظلة التى تنطلق فى إطارها مجالات التعاون الأخرى، حيث أستأنفت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول الأفريقية، ولها حالياً ٤٠ سفارة بالقارة من بينها تلك فى جنوب السودان، مقابل ٣٥ دولة أفريقية لها سفارات فى موسكو. ولروسيا ممثل دائم لدى الاتحاد الأفريقى منذ عام ٢٠٠٦، وهو المنصب الذى يشغله فاليرى يتكين منذ عام ٢٠١٠. وقام الرئيس الروسى السابق، ديمترى مديفيديف، بزيارة إلى القارة الأفريقية عام ٢٠٠٩ شملت نيجيريا وأنجولا وناميبيا، كما قام الرئيس بوتين بزيارته الثانية لجنوب أفريقيا فى مارس ٢٠١٣ لحضور قمة البريكس فى ديربان. وتحرص روسيا على المشاركة المنتظمة ورفيعة المستوى فى القمة الأفريقية، والتواصل مع القادة الأفارقة على هامشها. كما استقبلت موسكو العديد من قادة أفريقيا جنوب الصحراء، ولعل أكثرهم تردداً على موسكو رئيس جنوب أفريقيا وذلك فى إطار العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين.

من ناحية أخرى، يمثل الثقل التصويتى للدول الأفريقية الـ (٥٤) داخل الأمم المتحدة أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، وذلك فى وقت تحتدم فيه المواجهة مع الغرب، ويسعى الأخير للنيل من موسكو فى المحافل الدولية. فعند التصويت لإدانة روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية امتنعت

غالبية الدول الأفريقية عن التصويت، وكان من بين الدول العشرة التى صوتت لصالح روسيا أثنين من الدول الأفريقية، الأمر الذى عُد مؤشراً على تنامى التأثير الروسى فى أفريقيا. وفى المقابل تحتاج الدول الأفريقية أيضاً إلى الفيتو الروسى لمواجهة الضغوطات الغربية، وعلى سبيل المثال استخدمت موسكو الفيتو على مشروع قرار فى مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على زيمبابوي عام ٢٠٠٨، وكان ذلك عاملاً فى دفع التعاون بين البلدين.

ثانيها، محور التعاون التقنى والاقتصادى، ويحتل هذا المحور الأولوية لدى روسيا حيث تسعى إلى تعظيم استفادتها من الفرص المتاحة فى أفريقيا على أساس من المنفعة المتبادلة وليس الاستغلال لدول القارة، وقامت كخطوة أولية فى هذا الاطار بإسقاط ديون بقيمة ٢٠ بليون دولار عن الدول الأفريقية لتبدأ صفحة جديدة من التعاون بين الطرفين. ومن المعروف أن القارة الأفريقية أصبحت من أسرع المناطق نمواً فى العالم، ويبلغ متوسط معدل النمو بها حوالى ٥%، ومن المتوقع إنه خلال السنوات الخمس القادمة سوف تصبح من ٨ إلى ١٠ اقتصادات أفريقية ضمن الأسرع نمواً فى العالم. كما تمتلك افريقيا ٣٠ % من إجمالى الموارد الطبيعية فى العالم، ورغم أن روسيا غنية بالموارد الطبيعية إلا إن استيراد بعضها من أفريقيا أقل تكلفة من استخراجها فى روسيا.

وفى يونيو ٢٠٠٩ قامت الغرفة الروسية للتجارة والصناعة بإنشاء لجنة لتنسيق التعاون الاقتصادى مع أفريقيا جنوب الصحراء بهدف تشجيع رجال الأعمال على العمل فى أفريقيا وتسهيل بدء الأعمال لهم، عرفت بـ AfroCom، وتضم ٩٠ جهة روسية منها وزارات معنية وأجهزة مختصة ومنظمات وشركات، وتحظى اللجنة بدعم واضح من الحكومة والبرلمان والسلطات الروسية عامة. وفى ١٦ ديسمبر ٢٠١١ تم عقد الدورة الأولى من منتدى الأعمال "روسيا – إفريقيا" في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وشارك فيه وزراء من تشاد ومالي والسودان وإثيوبيا وممثلين عن الاتحاد الإفريقي وكذلك ممثلي شركات روسية كبرى.

وهناك أكثر من ٣٠ شركة روسية تسهم فى تطوير استغلال الدول الأفريقية لمواردها الطبيعية فى مجال التعدين والطاقة، يعمل معظمها فى جنوب أفريقيا، وأنجولا، والكونغو الديمقراطية، وناميبيا، ونيجيريا، وبتسوانا، وكوت ديفوار، وجانا، وتوجو.

ويستحوذ قطاع التعدين على شق كبير من التعاون التقنى بين روسيا وأفريقيا السمراء، ومن أبرز المشروعات فى هذا الخصوص، عقد بقيمة ٣ بليون دولار مع زيمبابوى لتطوير منجم بلاتينيوم، ومشاركة الشركات الروسية في استخراج الماس واليورانيوم في ناميبيا، ومن المعروف أن بالأخيرة ثامن أكبر احتياطى عالمى من اليورانيوم. كذلك، الاتفاق على قيام روسيا بتزويد

جنوب افريقيا بحوالى٤٥ % من إجمالى احتياجاتها من اليورانيوم خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧ لاستخدامه كوقود نووي للمحطة الكهروذرية بها، وبناء مفاعلات نووية بجنوب إفريقيا، لتكون الأخيرة بحلول ٢٠٢٣ موطن أول محطة نووية تعتمد على التكنولوجيا الروسية في القارة الإفريقية.

على صعيد أخر، وإنطلاقاً من كون روسيا عملاق فى مجال الطاقة وهى أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط في العالم حيث تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، وهى الأولى في انتاج وتصدير الغاز وبها ٣٥% من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى، فإنها تتبنى سياسة تقوم فى أحد أبعادها على الشراكة والاستثمارات المشتركة فى شبكات الطاقة التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها خاصة فى أوروبا، والدفع بالاستثمارات الروسية فى قطاع الطاقة خارج روسيا، وهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار فى قطاع النفط والغاز فى الدول المنتجة له فى مختلف أنحاء العالم من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية، وتعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" حالياً من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة.

وتمتد خريطة الاستثمارات الروسية لتشمل القارة الأفريقية، ومن أبرز المشروعات المشتركة فى هذا الاطار توقيع اتفاقية تعاون بين شركة "غازبروم" وشركة النفط الوطنية النيجيرية لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. وتوقيع عقد لاستغلال النفط فى أوغندا بقيمة ٤ بليون دولار فى فبراير ٢٠١٥، وتؤهل الاكتشافات الحديثة للنفط فى أوغندا الأخيرة لتصبح دولة مؤثرة فى القارة، وتفتح آفاق رحبة للتعاون مع روسيا فى هذا المجال.

ثالثها، محور التعاون الأمنى والاستراتيجى، فالتنظيمات الارهابية تمثل حلقة متصلة تغذى وتدعم بعضها البعض، وتبرز "داعش" كأخطر هذه التنظيمات فى ضوء التمدد الواضح لها فى العالم، الأمر الذى جعل منها حزام نار إنطلق من العراق وسوريا وأمتد فى أوربا وآسيا وأفريقيا ليطوق القارات الثلاث. ويحتل القضاء على الارهاب قمة الأولويات الروسية، وأصبح التوجه الاستراتيجى الرئيسى الحاكم لسياسة موسكو خلال المرحلة المقبلة، باعتباره التهديد الأساسى للأمن القومى الروسى وللأمن والاستقرار العالمى. وفى إطار نهج روسيا لمواجهة الارهاب، والذى يقوم على بناء نظام أمنى دولى تشارك فيه كل الدول المعنية التى يطولها لهيبه، تبرز

أهمية التعاون مع الدول الأفريقية خاصة تلك التى يعتصرها الارهاب مثل نيجيريا. وقد استطاعت روسيا تطوير تعاون أمنى ومعلوماتى مع عدد من دول أفريقيا السمراء وفى مقدمتها جنوب أفريقيا، وأطلق الجانبين نظام الأقمار الصناعية المعروف باسم مشروع كوندور، الذى يوفر المراقبة للقارة الأفريقية بأسرها، ويخدم الاستخبارات العسكرية الروسية ونظيرتها فى جنوب أفريقيا.

كما تشارك روسيا فى قوات حفظ السلام فى عدد من الدول الأفريقية منها الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأثيوبيا وأريتريا والسودان وجنوب السودان والصحراء الغربية، ويفوق عدد القوات الروسية القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية مجتمعة. وقامت روسيا بتدريب ١٨٠ رجل شرطة من ١٨ دولة أفريقية على عمليات حفظ السلام، وقدمت مساهمة قدرها ٢ مليون دولار فى صندوق حفظ السلام التابع للاتحاد الأفريقى عام ٢٠١٢.

يضاف إلى هذا، التعاون العسكرى بين الجانبين، وتمثل صادرات الأسلحة الروسية إلى إفريقيا جنوب الصحراء حوالى ٧% من إجمالى الصادرات الروسية من الأسلحة. وتتعاون شركة "روس أوبورون إكسبورت" الروسية المعنية بصادرات السلاح، مع ١٥ دولة أفريقية جنوب الصحراء. وتقبل البلدان الأفريقية على الدبابات القديمة من نوع "تي- ٥٥"، و"تي- ٧٢" ومقاتلات "سوخوي"، والمروحيات من نوع "أم آي ٨" و"أل آي ٢٤." وعلى سبيل المثال، وقعت أنجولا عقداً عام ٢٠١٣، بقيمة تتجاوز المليار دولار، للتزود بمعدات روسية، من بينها مقاتلات سوخوي ومروحيات. كما أنه، وللمرة الأولى منذ ١٥ عاما، وقعت كل من روسيا وناميبيا عقدا تحصل بمقتضاه الأخيرة على مركبات وذخيرة وصواريخ مضادّة للدبابات وقذائف الهاون. وقامت روسيا بتزويد نيجيريا بالطائرات بعد رفض الولايات المتحدة تزويدها بطائرات "كوبرا" عام ٢٠١٤. ووقعت موسكو عقداً مع غانا لتسليم الأخيرة مروحيات بقيمة ٦٦ مليون دولار. كما تبيع روسيا الأسلحة الخفيفة لمالي، ويتضمن ذلك البنادق والمدافع الرشاشة والذخائر، وذلك بمقتضى العقد الموقع بين الجانبين فى سبتمبر ٢٠١٢، بقيمة إجمالية ١٢ مليون دولار، وحصلت أوغندا على مقاتلات من طراز "سو – ٣٠ أم كا ٢" الروسية. وفى ضوء اتساع الصفقات الروسية للقارة وقعت شركة "مروحيات روسيا" اتفاقية لإنشاء مركز لصيانة المروحيات الروسية في جنوب أفريقيا مع شركة "ديفل أفييشن" الجنوبية الأفريقية، وافتتحت شركة "أورال فاجون زافود" لصناعة الدبابات مركز إقليمي لصيانة الدبابات من نوع "تي-٧٢" في إفريقيا.

ويتزامن إحياء القوة الصلبة ببعديها الاقتصادى والعسكرى، اتجاه روسيا للقوة الناعمة لتصل قناة "RT" الروسية إلى إفريقيا، ويتم استئناف البعثات لأبناء القارة، وكذلك نشر اللغة الروسية وإرسال الأساتذة المتخصصين في اللغة الروسية إلى افريقيا.

إن تحرك روسيا فى أفريقيا جنوب الصحراء يحكمه المصالح الروسية بجناحيها الاقتصادى والأمنى، وهى تريد تمييز نفسها عن القوى الغربية الاستعمارية باعتبار أن روسيا ليس لها ماضى استعمارى فى القارة بل على العكس، كان لها دور أساسى فى تحرير دول القارة من الاستعمار، وخلال الحرب العالمية الثانية ساند الاتحاد السوفيتي أثيوبيا ضد العدوان الإيطالى، وتوجه بعض الروس الى اثيوبيا للدفاع عنها. لذا وعلى خلاف عقيدة ٢٠٠٨ لم تشر عقيدة السياسة الخارجية الروسية لعام ٢٠١٣ إلى التعاون مع القارة الأفريقية من خلال مجموعة الثمانية التى تحولت لمجموعة السبع الكبرى بعد استبعاد روسيا منها.

وعلى العكس تعد مجموعة بريكس، التى تضم إلى جانب روسيا كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، قدم أساسية لتحرك روسيا فى أفريقيا جنوب الصحراء، وهى تتبع منظور تعاونى مع هذه الدول وليس تنافسى، وتحاول الاستفادة مما حققته دول مثل الصين والهند فى القارة، حيث جاءت العودة الروسية لأفريقيا متأخرة عن اندفاع الدولتين نحو أفريقيا، كما تعتبر عضوية جنوب أفريقيا فى البريكس نافذة هامة لروسيا على أفريقيا السمراء.

يضاف إلى ما تقدم، أن حجم التعاملات الروسية مع القارة يظل محدود نسبياً ولا يمكن اعتباره تنافسياً مع القوى الأخرى. وعلى سبيل المثال، يبلغ حجم التبادل التجارى بين روسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وفقاً لتقديرات الغرفة الروسية للتجارة والصناعة، حوالى ٣,٢ بليون دولار مقارنة بحوالى ٦٠ بليون دولار للولايات المتحدة عام ٢٠١٣، و٢٠٠ بليون دولار للاتحاد الأوروبى، و٢٠٠ بليون دولار للصين.

ومن المتوقع أن يزداد الحضور الروسى فى أفريقيا جنوب الصحراء اقتصاديا واستراتيجياً، يدعم هذا رصيد روسيا التاريخى فى أفريقيا، ومنظورها التعاونى وليس التنافسى مع القوى الكبرى الأخرى فى الاقتراب من القارة، إلى جانب إنطلاقها من مبادئ الاحترام المتبادل والشراكة القائمة على المصالح والمنافع المتبادلة، وما تبديه موسكو من حرص على تحقيق الاستقرار وتهدئة الصراعات والنزاعات الداخلية والبينية التى تموج بها القارة. إلا إن هناك تحديات قد تبطئ من صعود روسيا كفاعل هام وشريك استراتيجى للدول الأفريقية جنوب الصحراء، أهمها الصعوبات

التى يواجهها الاقتصاد الروسى نتيجة انخفاض أسعار النفط، وانغماس روسيا فى المواجهة مع الغرب حول قضايا الأمن الأوروبى من ناحية، وفى الأزمة السورية من ناحية أخرى، الأمر الذى سيؤثر على تركيزها وتفعيل دورها فى القارة الأفريقية وكثافة حركتها جنوب الصحراء.